الثورة
www.althawranews.net
الأحد 16 رمضان 1435هـ 13 يوليو 2014م العدد 18133
Saturday :16 Ramadhan 1435 - 13 July 2014 - Issue No. 18136

استهلاك الحليب والألبان يرتفع 30 % في رمضان

الثورة / تقرير/ أحمد الطيار

قال تجار جملة وتجزئة إن حجم استهلاك اليمنيين من الألبان ومشتقاتها يرتفع في شهر رمضان بنسبة 30 % مقارنة بالأشهر الأخرى من العام نظرا لاستخدامه بشكل مكثفة في إعداد وجبات رمضانية للإفطار والسحور بالذات وحلويات تخص الشهر الفضيل.

ورغم الطلب الاستهلاكي الواضح للألبان ومشتقاتها فإن التجار في السوق اليمنية يؤكدون أن الأسعار مستقرة حيث لم تطرأ أية زيادة تذكر يمكنها أن تحول دون إعداد وجبات وحلويات ممزوجة بالحليب أو اللبن الطازج أو الجبن كما يقول علي الحميد تاجر الجملة في منطقة شعوب بأمانة العاصمة، مشيرا الى أن المبيعات من الزبادي وعلب الحليب المجفف والأجبان المحلية والمستوردة ظلت في ارتفاع منذ بداية رمضان ولم تطرأ أية زيادة تذكر في الأسعار .

وتستخدم الأسر اليمنية أنواعا عديدة من الحليب المجفف والسائل والزبادي والحقين الرائب وحليب الحلويات بشكل يومي ويصنع منه الشفوت والفتة والحلويات كما يستخدم الجبن كمادة غذائية وحشوات لانواع هامة على المائدة كالسنبوسة وغيرها خصوصا في المدن وهو ما يعزز من استهلاكه بشكل واسع .

وتعتمد اليمن على انتاجها من الألبان بنسبة 60 % حيث أنتجت من الحليب في 2012م 335 ألف طن بقيمة تبلغ105 مليارات ريال منها 215 الف طن من الأبقار بقيمة 56 مليار ريال و60 الف طن من الماعز و57 الف طن من الضان و2900 طن من الابل فيما إضافة إلى السوق من الواردات الأجنبية 71 الفا و114طنا بقيمة 66مليار ريال منها 35 الفا و100طن من الحليب المسحوق بقيمة 15 مليارا و772مليون ريال.

الواردات

وتشهد واردات بلادنا من منتجات الألبان ارتفاعا عاما بعد آخر نظرا لتزايد النمو السكاني لكنها في المتوسط شهدت نموا في القيمة بمقدار 11 %على الأقل وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء والتي أشارت الى أن واردات اليمن من منتجات الالبان ارتفعت في قيمتها من 51 مليارا و701 مليون ريال في 2010م الى 66 مليارا في 2012م علما بأنها تراجعت الى 47 ملياراً في 2011م .

وتظهر البيانات تصدر لبن القشدة في صورة جامدة أي حليب البودرة بمختلف الأنواع ارقام الواردات لمنتجات الالبان حيث استوردت بلادنا منه في العام 2010م ما قيمته 37 مليارا و210 ملايين ريال والكمية 54158 طنا.

وتؤكد البيانات أن العام 2012م شهد تراجعا في كمية وقيمة واردات لبن القشدة الى 43087 طنا بقيمة 33مليارا و250 مليون ريال .

دعوة للإنتاج

ويدعو أستاذ الألبان المساعد بقسم علوم وتقنية الأغذية بكلية الزراعة جامعة صنعاء الدكتور خالد ناصر حميد القطاع الخاص اليمني للاستثمار في مجال إنتاج الحليب والألبان نظرا لتدني الإنتاج المحلي وعجزه عن تلبية الاحتياجات الضرورية للاستهلاك الأسري بشكل كبير.

وقال الدكتور حميد: إن الدراسات الميدانية أثبتت أن استهلاك الفرد اليمني من الألبان والحليب لا يتجاوز سنويا 11 كيلو جراماً وهو رقم لا يمثل سوى 10 % من المعدل العالمي لاستهلاك الفرد سنويا وفقا لمعايير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو".

ويقول الدكتور حميد :إن تقاعس القطاع الخاص اليمني في الاستثمار في قطاع الحليب والألبان في بلادنا يؤدي إلى الاتجاه نحو الاعتماد على المنتجات المستوردة وهو ما يرفع تكلفة فاتورة الاستيراد ويساهم في خلل واسع في الأمن الغذائي لليمن .وأضاف: أن لدى الجامعات اليمنية كوادر علمية متخصصة في الألبان والحليب وباستطاعتها أداء دور فاعل في العملية الإنتاجية إذا تمت الاستعانة بها من قبل القطاع الخاص في إقامة مشاريع استثمارية متخصصة في إنتاج هذا الغذاء الهام.

هيئة البريد تدشن خدمة البريد الناطق لعملاء الحساب الجاري

دشنت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي خدمة البريد الناطق لعملاء الحساب الجاري في إطار جهودها لتطوير خدماتها لعملائها والاستفادة من التقنية الحديثة في عملها المالي.

وأوضح مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي الدكتور عبد الحميد مانع الصيح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن خدمة البريد الناطق ستوفر الكثير من الوقت والجهد للعملاء لتسديد فواتيرهم المختلفة كالهاتف الثابت ويمن موبايل والاتصالات الدولية (تليمن) والانترنت والكهرباء والمياه.

وأشار إلى أنه يمكن للعملاء الاستعلام عن أرصدتهم وحساباتهم لدى البريد من خلال الاتصال من هواتفهم سواء الثابت أو يمن موبايل، وذلك من خلال الاتصال على الرقم 133 من هاتف العميل الثابت أو يمن موبايل.

كما لفت مدير عام هيئة البريد إلى أن هناك خدمات جديدة سيتم تدشينها خلال الفترة القادمة بما يعزز من علاقة البريد بعملائه.

فتح مظاريف مناقصات عدد من المشاريع الخدمية بالحديدة

الثورة - يحيى كرد

أقرت لجنة المناقصات بالهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة الحديدة برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة فتح مظاريف للمتقدمين لتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية وتشمل مشروع رصف وتحسين بعض الشوارع الرئيسية بمديرية الميناء بتكلفته التقديرية 173 مليونا و408 آلاف ريال و مشروع استكمال رصف وترميم الشوارع الاسفلتية بمديرية الميناء أيضا بتكلفة 99 مليوناً و282 ألف ريال ومشروع رصيف طريق مع بناء سور اللجنة العليا للانتخابات بتكلفة 20 مليونا و57 ألفا و499 ريالاً ومشروع تسوير مقبرة الحي التجاري بمديرية الميناء بتكلفة تقديرية 21 مليوناً و634 ألف ريال ومشروع شراء عدد اثنين وايتات شفط مياه الأمطار بتكلفة 52 مليوناً و500 ألف ريال.

وأكد أمين محلي المحافظة على ضرورة التأكد من استيفاء كل المناقصات للشروط القانونية المتعلقة باختيار أفضل العطاءات والالتزام بالمعايير الهندسية والفنية بما يضمن نجاح تنفيذ تلك المشاريع مع الالتزام بالمدة الزمنية المحددة لتنفيذها.

مشيرا إلى أن قيادة المحافظة والمجلس المجلس سيشرفان على تنفيذ هذه المشاريع الخدمية من حيث المواصفات والمقاييس الفنية والهندسية والفترة الزمنية لتنفيذها.

اعتداء تخريبي يوقف خدمة الانترنت بالمحويت

المحويت / سبأ

توقفت خدمة الانترنت بمحافظة المحويت الليلة الماضية جراء اعتداء تخريبي على كابلات الآلياف الضوئية وإخراج ثلاثة سنترالات فرعية وخمس محطات اتصالات يمن موبايل في مناطق مديريات شبام والطويلة عن العمل.

وأوضح مدير عام فرع المؤسسة العامة للاتصالات بالمحافظة علي أحمد عواض لـ(سبأ) أن الاعتداء التخريبي طال كابلات الألياف الضوئية في منطقة نقيل شمات الواقعة على الخط الرئيسي لطريق المحويت صنعاء ما بين مديريتي الطويلة وشبام كوكبان في تمام الساعة الثانية عشرة منتصف ليلة الأمس من قبل مجهولين.

وأشار إلى أن فرقا فنية من المؤسسة قامت بالنزول الميداني فور تلقي بلاغ الاعتداء وباشرت بعمل القياس المسحي ابتداء من محافظة عمران لمعرفة مكان القطع، حيث تمكنت الفرق الفنية من تحديد مكان الاعتداء، وباشرت إثر ذلك بمهام الإصلاح لهذه الأعطال والعمل لا يزال جاريا حتى اللحظة لإصلاح هذه الأعطال و إعادتها إلى وضعها الطبيعي.

بسبب انعدام الديزل

إنتاجية القطاع الزراعي تتراجع إلى 863 ألف طن

صنعاء/سبأ

شهدت إنتاجية قطاع الزراعة في اليمن تراجعا ملحوظا خلال العام الماضي مقارنة بالعام 2012م نتيجة تأثر معظم مزارع الفواكه والخضروات بأزمة المشتقات النفطية وانعدام مادة الديزل .

ولم تؤثر أزمة انعدام الديزل على إنتاج المحاصيل الزراعية فحسب بل أدت الى تدني جودة الثمار والمنتجات الزراعية الأمر الذي كبد المزارعين خسائر اقتصادية كبيرة وعدم تمكنهم من تحقيق عائدات مجزية تغطي نفقات تكاليف الإنتاج .

وتشير بيانات رسمية أن إنتاجية اليمن من محاصيل الحبوب الغذائية الذرة والذرة الشامية والدخن والقمح والشعير انخفضت الى 863 ألفاً و934 طنا العام الماضي مقارنة بـ 909 آلاف و 741 طناً في عام 2012م .

كما تراجعت إنتاجية الفواكه من مانجو ، عنب ، رمان ، خوخ ، تفاح، برتقال ، تين ، جوافة ، فرسك ، ليمون ، موز ، سفرجل وغيرها إلى 999 ألفاً و256 طنا مقارنة بـ مليون وألف و400 طن خلال نفس الفترة .

وانخفضت إنتاجية الخضروات بأنواعها المختلفة إلى مليون و32 ألفاً و414 طنا عام 2013م مقارنة بـ مليون و134 ألفاً و865 طناً في العام 2012م .

وبلغت إنتاجية المحاصيل النقدية والهامة والتي تشمل البن والسمسم والقطن وغيرها العام الماضي 87 ألفاً و960 طناً تراجعا من 90 ألفاً و 199 طنا في عام 2012م .

ونتيجة للوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد وما تشهده من أزمات خانقة خاصة في عدم توفر مادة الديزل التي يعتمد عليها المزارعون بشكل رئيسي في ضخ المياه من الآبار لري محاصيلهم الزراعية للحصول على إنتاجية وفيرة وتحقيق عائدات ربحية تمكنهم من تغطية نفقات الإنتاج وتحسين مستوى الدخل المعيشي ، فقد بدأت الرقعة الزراعية في البلاد تتجه نحو التقلص والانحسار .

ورغم أن اليمن بلد زراعي يتميز بمواسم زراعية متعددة وخصبة إلا أن هذه الأزمات تحد من قدرات هذا القطاع الإنتاجي الذي يُعد ملاذا آمنا للأمن الغذائي في البلاد ، وأضرار الأزمات تطال أغلب شرائح المجتمع الذي يستغلون بالزراعة ولابد من الاهتمام الحكومي المناسب من خلال تخصيص كميات من تلك المشتقات لقطاع الزراعة وإعداد الخطط والبرامج الزراعية التي يحتاجها هذا القطاع الحيوي الهام .

وأكد باحثون ومتخصصون في المجال الزراعي ان انعدام مادة الديزل أصبحت مشكلة كبيرة تواجه التنمية الزراعية في اليمن خاصة وانه لا توجد بدائل مجدية حتى الآن ، رغم خطط وبرامج وزارة الزراعة وتوجهاتها التي تعتزم تنفيذها بحسب المسئولين في الوزارة وذلك في مجال نشر تقنية ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية التي ما تزال محدودة وبحاجة الى إمكانيات كبيرة ومدة زمنية .

ودعوا الى أهمية ان التدخل العاجل من قبل الحكومة في ايجاد حلول ومعالجات سريعة سواء في توفير مادة الديزل او البدائل الممكنة للحد من التدني والتراجع الذي يشهده قطاع الزراعة في البلاد .

الباحث المتخصص في مجال الزراعة والأكاديمي بكلية الزراعة بجامعة صنعاء الدكتور علي القاسمي أوضح أن أصحاب المزارع بحاجة إلى ري مزارعهم بالمياه لأوقات محددة ولكن انعدام مادة الديزل جعل الكثير من المزارعين غير قادرين على الاعتناء بري محاصيلهم ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج وتدني جودة تلك المنتجات ، حيث يتم حصادها في غير موعد النضوج لأن المزارع يضطر إلى جني المحصول قبل أوانه .

وأشار الى أن منتجات البن تأثرت كثيرا بانعدام الديزل ما سبب خسائر اقتصادية كبيرة تكبدها القطاع الزراعي في البلاد ..داعيا الى أهمية إيجاد معالجات سريعة من قبل الحكومة وقرارات حاسمة تضمن توفير مادة الديزل للمزارعين ، الى جانب تبنى عددا من المعالجات في المرحلة القادمة وايجاد بدائل لهذه المشكلة ، منها الاعتماد على ضخ المياه باستخدام تقنية الطاقة الشمسية.

فيما أشار نائب رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي الدكتور عبدالله سالم علوان الى أن قطاع الزراعة في اليمن يعاني الكثير من المشكلات الى جانب انعدام الديزل منها التصحر والزحف العمراني والتغيرات المناخية والجفاف ،وهو ما يدعوا الى أهمية تفعيل دور الإرشاد الزراعي والبحوث للقيام بدورها في استنباط الأصناف الجيدة من المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف ونشرها وتعميمها على المزارعين .

ولفت الى أن البحوث الزراعية بحاجة الى الدعم والتطوير باعتبار أن البحوث أساس التنمية الزراعية لأي بلد .

وفيما يتعلق بدور وزارة الزراعة والري أكد مدير عام التخطيط بالوزارة المهندس علي جنيد أن الوزارة تعتزم تنفيذ برنامج يتضمن توزيع 50 مضخة مياه تعمل بالطاقة الشمسية على المزارعين في مناطق المحافظات الساحلية بتمويل من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي ، كمرحلة أولى في المناطق التي يتراوح عمق الآبار فيها مابين 80 – 100 متر فقط.

وأشار الى الجهود المبذولة والتنسيق في هذا الجانب مع المانحين لتوفير الإمكانيات اللازمة لمساندة توجهات الحكومة في توفير مضخات باستخدام الطاقة الشمسية بديلا عن ضخ المياه باستخدام مضخات الديزل المكلفة .. منوها بمزايا تلك التقنيات في توفير الجهد والتكاليف واستمراريتها لفترة أطول .

ونوه بأهمية مشروع ضخ المياه باستخدام تقنية الطاقة الشمسية ودوره في تحسين الانتاجية الزراعية في وحدة المساحة.

الزراعة في اليمن ليست قطاعا اقتصاديا فقط ولكنها أسلوب حياه لها وظائف اقتصادية واجتماعيه وبيئية ، ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات المساهمة في توفير الأمن الغذائي في البلاد .

ويسهم بحوالي 6ر17 بالمائة من أجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي وإذا أضيف إليه مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويرتبط بهذا القطاع حوالي 5ر73 بالمائة من السكان لمعيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء.

ويوفر فرص عمل لأكثر من 54 بالمائة من القوى العاملة في اليمن، كما يعتبر القطاع الزراعي المسئول عن المحافظة على البيئة و خلق التوازن البيئي وزيادة المساحة الخضراء وحماية،استغلال وصيانة موارد طبيعية التي يمكن أن تتدهور وتهدر وتزيد من رقعة مساحة الجفاف والتصحر وفقدان عناصر الخصوبة في التربة.